



# الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الاحد ١ ربيع اول سنة ١٤١٠ هـ . الموافق تشرين اول سنة ١٩٨٩ م . العدد ٣٦٥٥

## الفهرس

### صفحة

|      |   |                             |
|------|---|-----------------------------|
| ١٩٦٨ | قانون مؤقت رقم ٣١ لسنة ١٩٨٩                               | قانون مؤقت رقم ٣١ لسنة ١٩٨٩ |
| ١٩٧٣ | قانون معدل لقانون التمييز                                 | قانون مؤقت رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٩ |
| ١٩٧٧ | نظام اجور الاطباء   | نظام رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٩       |
| ١٩٧٩ | نظام الدوام والمطل والاجرات السنوية للاطباء               | نظام رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٩       |
| ١٩٨١ | نظام معدل لنظام التقاعد والضمان الاجتماعي للاطباء         | نظام رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٩       |
| ١٩٨٢ | امر صادر عن الحكم العسكري العام                           | تعليمات رقم ٣ لسنة ١٩٨٩     |
| ١٩٨٤ | تعليمات معدلة لتعليمات الترخيص والاعتماد للجمعيات الاهلية | تعليمات رقم ٤ لسنة ١٩٨٩     |
| ١٩٨٥ | تعليمات معدلة لتعليمات معايير الاعتماد العام              | تعليمات رقم ٤ لسنة ١٩٨٩     |
| ١٩٨٧ | لكليات المجتمع  | تصحيح اخطاء                 |

هكذا من الأشمل

## مخبر الحين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة ١ للبلدة ٩٢ من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٩/٩/٢ م تصديق بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ، ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اسس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده : -

### قانون مؤقت رقم ٢١ لسنة ١٩٨٩ قانون البناء الوطني الاردني

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون البناء الوطني الاردني لسنة ١٩٨٩ ) ويعمل به بعد مرور اربعين يوما على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعنى المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك .

|  |   |   |
|--|---|---|
| الجلس  | : | مجلس البناء الوطني الاردني المؤلف بمقتضى احكام هذا القانون .  |
| اللجنة الفنية  | : | اللجنة الفنية لكودات البناء الوطني الاردني المشكلة بموجب احكام هذا القانون .  |
| اموال الاموال  | : | الاموال التي تتعلق باقضاء المشاريع الانشائية وصيانتها وتصميمها والاشراف عليها بما في ذلك ما يرتبط بها من اعمال ميكانيكية وكهربائية واعمال السلامة العامة والوقاية من الحرائق وعزل المباني والتخلص من النفايات . |
| الكود  | : | مجموعة القواعد والشروط والمتطلبات الفنية المتعلقة باموال الاعمال المقررة من قبل المجلس والمعتمدة من مجلس الوزراء .  |
| السلطات التنظيمية  | : | مجلس التنظيم الاعلى ولجنتا تنظيم المدن والقرى اللوائية والمحلية ولجان التنظيم المشتركة او اي سلطة او هيئة او لجنة او مجلس يحل محل اي منها بموجب قانون تنظيم المدن والقرى والابنية او اي تشريع اخر معمول به .    |
| المادة ٣ - تسري احكام هذا القانون على اعمال الاموال التي تقام في المملكة باستثناء الاعمال التي اقيمت او بوشري في اقلها او تم ترخيصها قبل نفاذه . |   |   |

هذا من الأعمال

المادة ٤ - ١ - يؤلف مجلس يسمى ( مجلس البناء الوطني الاردني ) على النحو التالي : -

|   |             |
|---|-------------|
| ١ - وزير الاشغال العامة والاسكان  | رئيسا       |
| ٢ - وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة .  | نقبا للرئيس |
| ٣ - وزير الطاقة والثروة المعدنية  | عضوا        |
| ٤ - امين عمان   | عضوا        |
| ٥ - رئيس الجمعية العلمية الملكية  | عضوا        |
| ٦ - مدير عام مؤسسة الاسكان  | عضوا        |
| ٧ - عميد احدى كليات الهندسة في الجامعات الاردنية يختاره مجلس الوزراء لمدة سنتين . | عضوا        |
| ٨ - نقيب المهندسين  | عضوا        |
| ٩ - نقيب المقاولين  | عضوا        |

ب - يجتمع المجلس كلما دعت الحاجة بدعوة من رئيسه او نائبه في حلة غيبه ويكون اجتماعه قانونيا بحضور ستة من اعضاءه على ان يكون الرئيس او نائبه واحدا منهم ويتخذ المجلس قراراته باجماع او اكثرية اصوات الحاضرين وعند تساويها يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الجلسة .

ج - يعين وزير الاشغال العامة والاسكان من بين موظفي وزارته امين سر للمجلس يتولى تنظيم اجتماعاته وتدوين محاضر الجلسات وقرارات المجلس ، كما وان له تكليف اي من موظفي الوزارة القيام باية اعمال تتعلق باعمال المجلس ومهامه .

المادة ٥ - ينال بالمجلس المهام والصلاحيات التالية :-

- وضع الاسس والمبادئ الخاصة بكودات البناء الوطني الاردني وتحديد مجال كل منها بناء على تنسيق اللجنة الفنية .
- اتخاذ الكودات المختلفة للبناء الوطني الاردني ورفعها الى مجلس الوزراء لاعتمادها .
- دراسة تشييد اللجنة الفنية واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها .
- البت في اي امراض على الكودات المعتمدة او على اي تعديل عليها ولما لاحكم هذا القانون .
- التعاقد مع اي جهة ملية لاعداد اي كود جديدة او لاجراء تعديل على اي كود معتمدة وتحديد كلفة هذا التعاقد والوافقة على صرفه .
- ونشر الكودات المعتمدة وتعميمها .

المادة ٦ - ١ - تشكل لجنة تسمى ( اللجنة الفنية لكودات البناء الوطني الاردني ) على النحو التالي :-

|   |              |
|---|--------------|
| ١ - امين علم وزارة الاشغال العامة   | رئيسا        |
| ٢ - امين علم وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة .                              | نائبا للرئيس |
| ٣ - مدير علم دائرة المواصفات والمقاييس .  | عضوا         |
| ٤ - مدير مركز بحوث البناء في الجمعية العلمية الملكية .                            | عضوا         |
| ٥ - ممثل عن وزارة الاشغال العامة يعينه وزيرها .                                   | عضوا         |
| ٦ - ممثل عن سلطة المياه يعينه وزير المياه والسري .                                | عضوا         |
| ٧ - ممثل عن سلطة الكهرباء يعينه وزير الطاقة والثروة المعدنية .                    | عضوا         |
| ٨ - ممثل عن القوات المسلحة الاردنية يعينه رئيس هيئة الاركان العامة                | عضوا         |
| ٩ - ممثل عن مديرية الدفاع المدني يعينه مدير الدفاع المدني العام .                 | عضوا         |
| ١٠ - أربعة اعضاء بخبرات هندسية متخصصة يعينهم مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس . | عضوا         |

ب - تكون مدة عضوية الاعضاء المنصوص عليهم في البنود ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠ من الفقرة (ا) من هذه المادة لمدة سنتين قابلة للتجديد ويجوز استبدال اي عضو بغيره في اي وقت وفقا للاجراءات التي تم تعيينه فيها .

ج - تباث باللجنة الفنية المهام التالية :-

- ١ - اعداد اسس ومبادئ كودات البناء الوطني ورفع التوصيات بشأنها للمجلس .
- ٢ - التنسيب للمجلس باي تعديل على الكودات المعتمدة .
- ٣ - النظر في الاعتراضات على الكودات المحالة اليها وتقديم توصياتها بشأنها الى المجلس .
- ٤ - متابعة اعمال اللجان المتخصصة والجهات العلمية المكلفة باعداد الكودات وتعديلها وتطويرها .
- ٥ - اي مهام وواجبات اخرى تتعلق بالكودات توكل اليها بمقتضى تعليمات يصدرها المجلس لهيئة الغاية .

د - تجتمع اللجنة الفنية مرة واحدة في الشهر ، او كلما دعت الحاجة الى ذلك بدعوة من رئيسها او نقيب في حالة غيابه ويكون اجتماعاتها بغير اقلية اعضائها على ان يكون الرئيس او نقيب واحد منهم ، وتتخذ اللجنة قراراتها بالإجماع او بأكثرية اصوات الحاضرين وعند تساويها يرجع القالب الذي صوت بمعه رئيس اللجنة .

المادة ٧ - للمجلس بناء على تنسيب اللجنة الفنية تشكيل لجنة متخصصة او اكثر لاي كودة من الكودات وتحديد مهلتها وعدد اعضائها وكيفية اجتماعاتها واتخاذ قراراتها وفقا لما يقرره المجلس بهذا الشأن .

المادة ٨ - ١ - يتم تمويل اعمال المجلس بواسطة صندوق خاص ينشأ في وزارة الاشغال العامة والاسكان تتكون موارده مما يلي :-

- ١ - المخصصات التي ترصدها الحكومة في الموازنة العامة .
- ٢ - الاموال التي تقدم للمجلس من المؤسسات العامة والخاصة والتجارية واي هيئات اخرى .
- ٣ - ايراد بيع الكودات .
- ٤ - الهبات والتبرعات واي موارد اخرى يوافق عليها المجلس .

ب - تحدد اجراءات ايداع اموال الصندوق وحفظها وصرفها بمقتضى تعليمات يصدرها المجلس لهيئة الغاية .

المادة ٩ - يحدد مجلس الوزراء بكفالات اعضاء اللجنة الفنية واللجان المتخصصة بناء على تنسيب المجلس .

المادة ١٠ - ١ - تعرض اي كودة بعد اقرارها من المجلس للاطلاع عليها من الكلفة لدى امين سر المجلس ويعلم عن عرضها في صحيفتين محليتين يوميتين على الاقل ويحق لاي شخص تقديم اعتراضه عليها الى رئيس المجلس خلال ستين يوما من تاريخ الاعلان عن عرضها .

ب - يحيل رئيس المجلس الاعتراضات التي ترد اليه الى اللجنة الفنية وذلك خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ انتهاء مدة الاعتراض وعلى اللجنة دراسة هذه الاعتراضات وتقديم تنسيبها بشأنها الى المجلس خلال مدة اقصاها ثلاثة اشهر من تاريخ احالتها اليها .

ج - يرفع رئيس المجلس الكودة واي تعديلات ادخلت عليها بعد اقرارها الى مجلس الوزراء لاعتمادها وتصبح نافذة المفعول بعد مضي ثلاثين يوما على تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة ١١ - ١ - على جميع الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة والبلديات والشركات المساهمة العامة التقيد بالكودات المعتمدة وفقا لاحكام هذا القانون في اعمال الاعمال التي تقوم بها .

ب - يحدد مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس اعمال الاعمال والمناطق التنظيمية التي يصبح تطبيق اي كودة معتمدة بمقتضى احكام هذا القانون الزاميا فيها وتعتبر الكودة في هذه الحالة جزءا لا يتجزأ من شروط رخصة الاعمال ويترتب على اي شخص طبيعي او معنوي التقيد بها وذلك تحت طائلة اتخاذ الاجراءات القانونية بحقه .

المادة ١٢ - ١ - على المكاتب والشركات الهندسية والمقاولين الانشائيين التقيد بالكودات المعتمدة وفقا لاحكام هذا القانون في اعمال الاعمال التي يقومون بتصميمها او اشراف عليها او تنفيذها ويتوجب عليها ابلاغ السلطات التنظيمية المختصة باي مخالفة لذلك عند اكتشافها .

ب - يعاقب كل من يخالف احكام الفقرة (ا) من هذه المادة بغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على خمسمائة دينار .

كل من الأشغال



المادة ١٣ - لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ١٤ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

### الحسين بن طلال

١٩٨٩/٩/٢ .

|   |   |   |
|---|---|---|
| وزير التكوين  | نائب رئيس الوزراء<br>وزير الداخلية<br>سالم مساعده | رئيس الوزراء<br>وزير الدفاع<br>الشريف زيد بن شاكور                          |
| وزير الطاقة والثروة المعدنية<br>وزير الاشغال العملة والسكن بالوكالة<br>د. هشام الخطيب | وزير الصحة<br>والنمية الاجتماعية<br>د. زهير ملحم  | وزير الاوقاف والشؤون<br>والمقدسات الاسلامية<br>د. الشيخ عبدالعزيز الخطيب    |
| وزير السياحة<br>والاثر<br>بنال حكمت   | وزير الشباب<br>د. موسى خليفات                     | وزير الشؤون البلدية<br>والقروية والبيئة<br>يوسف حمدان                       |
| وزير المياه والري<br>المهندس محمد صالح الكيلاني                                       | وزير<br>التربية والتعليم<br>د. عدنان بدران        | وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء<br>وزير الخارجية بالوكالة<br>ابراهيم عز الدين |
| وزير المالية<br>باسل جردانه   | وزير النقل والاتصالات<br>المهندس حكمت الخماش      | وزير الصناعة والتجارة<br>زيد هجاب   |
| وزير الزراعة<br>د. بسام السكاك  | وزير المبل<br>د. جمال البدور                      | وزير التخطيط<br>زيد فريز  |
|   |   | وزير العدل<br>راتب الوزني   |

### الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة ١ للمادة ٩٤ من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٩/٨/٢٩

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون

المؤقت الآتي ، ونأمر باصداره ووضع موضع التنفيذ

المؤقت واضلته الى تواتين الدولة على أسس مرصه

على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده : -

قانون مؤقت رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٩

قانون معدل لقانون التكوين

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون التكوين لسنة ١٩٨٩ ) ويقرأ مع القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

المادة ٢ - تعدل المادة ٤ من القانون الاصلي بلفاء نص كل من الفقرتين ب ، ه منها والاستعاضة عنه بالنص التالي : -

ب - تنظيم بيع وتوزيع وتداول وعرض ونقل وتخزين واستعمال المواد الغذائية الاساسية والمواد التموينية المدعومة او المحصورة بالوزارة .

ه - تشجيع انشاء المشاريع الانتاجية للمواد الغذائية الاساسية والمواد التموينية و/او المساهمة فيها بموافقة مجلس الوزراء .

المادة ٣ - تعدل المادة ٧ من القانون الاصلي بلفاء الفقرة ج منها والاستعاضة عنها بالفقرات التالية : -

ج - يجوز في الحالات الاستثنائية التي يقرها مجلس الوزراء تشكيل لجنة فنية يشترك فيها ممثل عن كل من الوزارة ووزارة الصناعة والتجارة واتحاد الغرف التجارية الاردنية وغرفة صناعة عمان وممثل اخر من ذوي الخبرة يعين بقرار من الوزير ، ويعين الوزير رئيسا لها من بين اعضائها وتتولى هذه اللجنة تحديد الحد الاعلى لنسبة الربح الاجمالي و/او السعر للسلع والمواد غير المحددة الاسعار وتقدم توصيلها للوزير لاصدار قراره بعد التشاور والتنسيق مع الوزير المختص ويتم الاعلان عن الاسعار لتلك السلع والمواد بما لا يتجاوز نسبة الربح الاجمالي المحددة او السعر المحدد حسب مقتضى الحال .

د - تجتمع اللجنة المنصوص عليها في الفقرة (ج) من هذه المادة بدعوة من رئيسها ويكون اجتماعها قانونيا بحضور اربعة من اعضائها على ان يكون رئيسها واحدا منهم وتتخذ قراراتها باكثرية ثلاثة من اعضائها على الاقل .

ه - تصدر الوزارة قائمة بالاسعار التي يتم تحديدها للمواد الغذائية الاساسية والمواد التموينية والمواد والسلع الاخرى ويعلن عنها في الصحف المحلية .

هذا من المأهول

المادة ٤ - يلغى نص المادة ٨ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

يتولى مراقبو الاسعار والجودة في الوزارة التحقق من بيع المواد الغذائية الاساسية والمواد التوتينية والمواد والسلع الأخرى والتداول بها بالاسعار المحددة لها بمقتضى احكام هذا القانون والتأكد من مدة صلاحيتها للاستهلاك واتخاذ الاجراءات اللازمة بهذا الشأن ، بما في ذلك تنظيم محاضر الضبوط بحق المخالفين لتقديمهم الى المحكمة المختصة .

المادة ٥ - يلغى نص المادة ١١ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي -

١ - للوزير ان يطلب من اصحاب المصانع والمحلات التجارية والمستوردين في المملكة ان يقدموا اليه ما يلي خلال المدة التي يحددها : -

١ - كشفا بالمستودعات والمخازن المعقدة لهم وبمعددها وموقع كل منها وذلك لاعتمادها من قبل الوزارة كمستودعات ومخازن تجارية وتسجيلها لدى الوزارة بتلك الصفة وذلك للمواد والسلع الغذائية والتوتينية والسلع الأخرى التي يحددها مجلس الوزراء .

٢ - كشفا او أكثر بالمواد الغذائية الاساسية والمواد التوتينية والمواد والسلع الموجودة في محلاتهم ومصنعهم ومستودعاتهم ومخازنهم في اي وقت مع بيان تاريخ انتهاء صلاحية كل مادة او سلعة للاستهلاك البشري .

ب - تتولى الوزارة مراقبة المستودعات والمخازن التجارية المعقدة لتجار الجبله وتخزين المواد الغذائية الاساسية فيها ، واي سلع او مواد أخرى يقرر مجلس الوزراء اخضاعها واخضاع تخزينها لاحكام هذه المادة وبمصدر الوزير التعليمات الخاصة بتنظيم اجراءات الرقابة على تلك المستودعات والمخازن وكيفية تسجيل موجوداتها وجردتها وطريقة بحسبة الوزارة لاصحابها عن الزيادة التي تطرا على قيمة المواد الغذائية الاساسية المدعومة و/او المحصور استيرادها بالوزارة او النقص الذي يلحق بتلك القيمة وذلك للحفاظ على حقوق الخزينة والتاجر والمستهلك .

المادة ٦ - يلغى نص المادة ١٦ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

يعاقب بغرامة لا تقل عن ثلاثين دينارا ولا تزيد على ثلاثمائة دينار او بالحبس مدة لا تقل عن اسبوع واحد ولا تزيد على شهر او بكليتا العقوبتين حسب مقتضى الحال كل من : -

١ - باع مادة غذائية اساسية او مادة توتينية او اي مادة او سلعة أخرى محددة السعر او عرضها للبيع بسعر يزيد على السعر المحدد .

ب - استوفى سعرا لاي من الماكولات المشروبات التي يقوم بتدبيرها في محله يزيد على الاسعار المحددة او المعلنه لتلك الماكولات والمشروبات .

ج - لم يتم كليا او جزئيا بالاعلان عن الاسعار على اي من المواد والسلع الأخرى المعروضة للبيع في محله سواء كفت منتجة محليا او مستوردة وسواء كفت محددة السعر او غير محددة وينطبق ذلك على اصحاب المحلات التجارية بالجبله ونصف الجبله والتجزئة والمطاعم والمصانع .

د - امتنع من بيع اي مادة من المواد الغذائية الاساسية او المواد التوتينية او المواد والسلع الأخرى بالسعر المحدد لها او المعلن عنه او اشترط على المشتري شراء مواد او سلعة أخرى معها .

هـ - خالف ايا من القرارات او التعليمات التي يصدرها الوزير بموجب هذا القانون وذلك مع مراعاة احكام الفقرة ح من المادة ١٧ من هذا القانون .

و - امتنع من تقديم الفاتورة المنصوص عليها في الفقرة ب من المادة ١٠ من القانون .

ز - لم يقدم ايا من الكشوف المنصوص عليها في المادة ١١ من هذا القانون .

المادة ٧ - يلغى نص المادة ١٧ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر واحدا ولا تزيد على ستة اشهر او بغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على الف دينار او بكليتا العقوبتين ويجوز للحكمة جبر السلع والمواد موضوع المخالفة او مصادرتها حسب مقتضى الحال ، كل من اقدم على ارتكاب اي من الاعمال التالية :-

١ - ادخل اي تغيير على مدة صلاحية اي من المواد الغذائية الاساسية او المواد التوتينية او المواد والسلع الأخرى او اي مادة تكون قابلة للاكل او الشرب ولو كانت غير داخلة في اي من المواد المعرفة بهذا القانون .

ب - استخدام اي مستودع او مخزن غير معتمد من قبل الوزارة ومسجل لديها وفقا لاحكام هذا القانون او حلول استخداماته .

ج - باع او عرض للبيع او خزن موادا غذائية اساسية او موادا توتينية او ايا من المواد والسلع الأخرى او اي مادة أخرى قابلة للاكل والشرب اذا كفت غير صالحة للاستهلاك البشري او انتهت مدة صلاحيتها لذلك الاستهلاك .

د - باع او عرض للبيع اي مادة غذائية اساسية او توتينية او غيرها من المواد والسلع الأخرى بغير مواصفاتها الأصلية .

هـ - اغلق محله المخصص لبيع المواد الغذائية الاساسية او المواد التوتينية والمواد والسلع الأخرى او اي مادة أخرى قابلة للاكل والشرب دون سبب مشروع وبغرض عدم بيعها .

و - اخفى عن المشتري او المستهلك اي مادة غذائية اساسية او اي مادة توتينية او ايا من المواد والسلع الأخرى او اي مادة أخرى قابلة للاكل والشرب سواء كفت محلية او مستوردة .

ز - منع اي موظف من موظفي الوزارة من القيام بالواجبات والمهام الموكولة له في تنفيذ احكام هذا القانون والانظمة والقرارات والتعليمات الصادرة بموجبها .

ح - مخالفة احكام الفقرة ب من المادة ١١ من هذا القانون .

المادة ٨ - يلغى نص المادة ١٨ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

١ - اذا تكرر ارتكاب اي من المخالفات المنصوص عليها في المادة ١٦ من هذا القانون فيحكم على المخالف بمثل العقوبة التي تستلزمها بخلافته الثانية على ان لا تتجاوز الحد الاعلى للعقوبة المقررة للمخالفة على انه اذا تكررت المخالفة لأكثر من مرتين فيحكم بحبس المخالف لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ثلاثة اشهر او بغرامة لا تقل عن الف دينار ولا تزيد على خمسة الاف دينار او بكليتا العقوبتين وبإغلاق محله لليلة التي تقررها المحكمة المختصة .

ب - اذا تكرر ارتكاب اي من المخالفات المنصوص عليها في المادة ١٧ من هذا القانون فيحكم على المخالف بمثل العقوبة التي تستلزمها بخلافته الثانية على ان لا تتجاوز الحد الاعلى للعقوبة المقررة للمخالفة واذا تكررت المخالفة أكثر من مرتين فيحكم على المخالف بالحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة اشهر ولا تزيد على سنة واحدة او بغرامة لا تقل عن خمسة الاف دينار ولا تزيد على عشرة الاف دينار او بكليتا هاتين العقوبتين وبإغلاق محله لليلة التي تقررها المحكمة المختصة وتحت طائلة الحجز والمصادرة للسلع والمواد حسب مقتضى الحال .

كل من ارتكب

المادة ٩ - يلغى نص المادة ١٩ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

أ - يكون صاحب الحل أو مديره مسؤولاً عن أي مخالفة لاحكام هذا القانون في الحل .  
ب - يعمل بأوراق الضبط التي ينظمها لوائح الأسعار والجودة بشأن المخالفات المنصوص عليها في هذا القانون حتى يثبت عكسها عليهم بحضور صاحب الحل أو مديره المسؤول بتنفيذ المصنع أو الحل أو المستودع الملتزم له للتأكد من عدم اخفاء المواد الغذائية الاسلسية والمواد التوتونية والمواد والسلع ، وإذا لم يكن صاحب الحل أو مديره موجوداً فيكتفى بوجود أي موظف أو عامل في الحل ولهم الاستعانة بالجهات الأمنية المختصة كلما استدعت الضرورة ذلك .

ج - عند وقوع أي مخالفة لاحكام هذا القانون يجوز حجز البضاعة موضوع المخالفة ووضعها برسم الامانة لدى صاحب الحل أو نقلها الى مستودع رسمي وذلك بعد الحصول على إذن من المدعي العام خلال أربع وعشرين ساعة من وقوع المخالفة والاحتفاظ بها حتى نتيجة المحاكمة .  
د - لتلغى الامور المستعجلة اصدار القرار ببيع المواد المحجوزة السريعة التلف قبل صدور أي حكم قضائي بشأنها ويجري البيع في الحال بعد ان تدرج في محضر الضبط الظروف والاسباب التي اقتضته وتبقى قيمة المبيعات محجوزة لدى الوزارة حتى نتيجة المحاكمة ويتم تعيين كيفية واجراءات البيع بقرار يصدره الوزير وإذا صدر الحكم ببراءة صاحب المواد يعاد له المبلغ الذي بيعت فيه بغض النظر عن ثمنها الحقيقي وللوزير الموافقة على عدم بيع المواد المحجوزة واعادتها الى صاحبها لقاء ضمانة منه بمبلغ يعادل قيمتها .

المادة ١٠ - يلغى نص الفقرة (أ) من المادة ٢٠ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

أ - تختص بحكم المصلح بالنظر في المخالفات المنصوص عليها في هذا القانون ويجوز ان تنشأ محكمة صلح أو أكثر مختصة بتفصيلات التووين في مدينة عمان أو في أي مكان آخر في المملكة.  
المادة ١١ - تصف المادة التالية الى القانون الأصلي برقم ٢٢. ويعد ترقيم المواد ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ منه لنصبح ٢٢ و ٢٤ و ٢٥ على التوالي :-

لوزير بناء على تنسيب الأمين العام للوزارة اصدار القرارات والتعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون والانظمة الصادرة بموجبيه .

١٩٨١/٨/٢٩

## الحسين بن طلال

| نائب رئيس الوزراء<br>وزير دولة للشؤون الاقتصادية      | نائب رئيس الوزراء<br>وزير الداخلية<br>مسالم مساعده                       | رئيس الوزراء<br>وزير الدفاع<br>الشريف زيد بن شاكور |
|---|--|--|
| وزير الصحة<br>والتنبيه الاجتماعية<br>د. زهير ملخص     | وزير الاوقاف والشؤون<br>والمقدسات الاسلامية<br>د. الشيخ عبدالعزيز الخطيب | نائب رئيس الوزراء<br>وزير الخارجية<br>مروان القاسم |
| وزير الشؤون البلدية<br>والقروية والبيئة<br>يوسف حمدان | وزير التعليم العالي<br>د. ناصر الدين الاسد                               | وزير الطاقة<br>والثروة المعدنية<br>د. هشام الخطيب  |
| وزير دولة لشؤون<br>رئاسة الوزراء<br>ابراهيم عز الدين  | وزير السياحة<br>والاشراف<br>يونس حكمت                                    | وزير الاشغال العامة والاسكان<br>د. هوش خليلات      |
| وزير الصناعة والتجارة<br>زياد غناب                    | وزير الثقافة والاعلام<br>نصوح المجالي                                    | وزير المياه والري<br>المهندس شفيق الزوايده         |
| وزير العمل<br>د. جمال البدور                          | وزير التخطيط<br>زياد فريز  | وزير الزراعة<br>د. عفنان بدران                     |
|   | وزير العدل<br>رائد الوزني  | وزير التل والاتصالات<br>باسل جردانه                |
|   |  | المهندس حكمت الخماش                                |

## نخون الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨١/٩/٢  
نأمر بوضع النظم الآتي :-

نظام رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٩

نظام اجور اطباء

صادر بموجب المادة ٣٥ من قانون نقابة اطباء الاردنية رقم ١٢ لسنة ١٩٧٢

المادة ١ - يسمى هذا النظم ( نظم اجور اطباء لسنة ١٩٨٩ ) ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوماً على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا النظم المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

|         |   |
|---------|---|
| التعاقب | : نقابة اطباء الاردنية  |
| التقييب | : تقييب الاطباء   |
| المجلس  | : مجلس التعاقب  |
| الطبيب  | : الطبيب المرخص لممارسة مهنة الطب و يعمل في القطاع الخاص .  |
| العيادة | : المكان المعد لاستقبال المرضى وفحصهم ومعالجتهم   |
| الاجور  | : المبلغ المستحق للطبيب مقابل فحص المريض ومعالجته والمهمات الجراحية التي يجريها له والولادة واية خدمة طبية اخرى يقدمها للمريض . |

المادة ٣ - ١ - يشكل المجلس لجنة أو أكثر من الأطباء أعضاء الهيئة العامة من مضي على انتسبه للنتابة مدة لا تقل عن خمسة سنوات تسمى ( لجنة الاجور ) لا يقل عدد اعضاء اي منها عن ثلاثة اطباء وتكون مدتها طيلة مدة المجلس .

ب - تنتخب اللجنة من بين اعضاءها رئيسها .

ج - تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها ويكون اجتماعها قانونياً بحضور اقلية اعضاءها على ان يكون الرئيس واحدا منهم وتتخذ قراراتها بالاجماع او بأكثرية اصوات الحاضرين وإذا تساوت الاصوات يرجح الجانب الذي كان الرئيس قد صوت معه .

المادة ٤ - يعتبر عضو لجنة الاجور قائدا لعضويته فيها إذا تغيب عن حضور ثلاث اجتماعات متتالية أو خمسة اجتماعات متتالية للجنة دون عذر مشروع يتقبله المجلس ويعين المجلس في هذه الحالة عضواً آخر يحل محله مني اللجنة .

هذه من الأصول



المادة ٥ - ١ - تتولى اللجنة التوصية بوضع تعرفات يبين فيها الحد الأدنى والحد الأعلى لاجور الاطباء، وقواعد وشروط استحقاقها واستيفائها وتكون توصياتها خاضعة لموافقة المجلس الذي له اقرارها او اجراء اي تعديل عليها او اعادتها للجنة للنظر فيها مجددا في ضوء الملاحظات التي يبدئها المجلس .

ب - تقسم المملكة لاكثر من منطقة جغرافية لغايات تطبيق تعرفات اجور موحدة عليها جميعا او لتطبيق تعرفات خاصة لكل منها وذلك وفقا للظروف المحيطة والخاصة بكل منطقة وللأسباب التي تراها لجنة الاجور بموافقة المجلس .

ج - للجنة الاجور بناء على طلب المجلس اعادة النظر في التعرفة المقررة كلما دعت الحاجة الى ذلك .

المادة ٦ - ١ - على الطبيب ان يعلن في مكان بلور في عيادته عن الاجور التي يتقاضاها وفق التعرفة المقررة .

ب - لا يجوز ان لا تقل الاجور التي يتقاضاها الطبيب من المريض مباشرة او تدفع له بواسطة هيئة اخرى عن الحد الأدنى المقرر كما لا يجوز له ان يتقاضى من المريض او تدفع له اجور من اي هيئة اخرى اكثر من الحد الأعلى المقرر .

ج - على الرغم مما ورد في الفقرة ب من هذه المادة للطبيب التفرل عن كامل اجوره وتقديم الخدمة الطبية للمريض دون مقابل وذلك وفقا لاحكام الدستور الطبي .

د - في حالة عدم اعلان الطبيب عن اجوره في العيادة فلا يحق له ان يتقاضى من المريض اكثر من الحد الأدنى لتلك الاجور .

المادة ٧ - لغايات استحقاق الاجور واستيفائها على الاطباء التقيد باحكام الدستور الطبي وثيقة اداب ممارسة مهنة الطب البشري .

المادة ٨ - تعتبر مخالفة الطبيب لاحكام هذا النظام بما في ذلك عدم اعلان عن التعرفة المقررة ونفا لاحكامه او التعليمات الصادرة بتنفيذه مخالفة تأديبية بالمعنى المقصود في قانون النقلة والانظمة الصادرة بتنفيذه .

المادة ٩ - للمجلس اصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ هذا النظام بما لا يخالف احكامه او يتعارض معها .

١٩٨٩/٩/٢

### الحسين بن طلال

|   |   |   |
|---|---|---|
| رئيس الوزراء<br>وزير الدفاع<br>الشريف زيد بن تلال                         | نائب رئيس الوزراء<br>وزير الداخلية<br>سالم مساعده             | وزير التكوين<br>ابراهيم ايوب  |
| وزير الاوقاف والشؤون<br>والمقدسات الاسلامية<br>د. الشيخ عبدالعزيز الخطيب  | وزير الصحة<br>والتنبيه الاجتماعية<br>د. زهير ملهس             | وزير الطاقة والثروة المعدنية<br>وزير الاشغال العامة والاسكان بلوكفة<br>د. هشام الخطيب |
| وزير التعليم العالي<br>د. ناصر الدين الاسد                                | وزير الشؤون<br>البلدية والقروية والبيئة<br>يوسف حمدان         | وزير السياحة<br>والاكر<br>بنال حكمت   |
| وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء<br>وزير الخارجية بلوكفة<br>ابراهيم عز الدين | وزير الزراعة والتجارة<br>وزير الثقافة والاعلام<br>نصوح الجالي | وزير المياه والري<br>المهندس محمد صالح الكيلاني                                       |
| وزير التخطيط<br>وزير العدل<br>راتب الوزني                                 | وزير الخطين<br>زيد فريز                                       | وزير النقل والاتصالات<br>المهندس حكمت الضمالي<br>وزير الزراعة<br>د. جمال السكاك       |

### الحسين بن طلال ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٩/٩/٢

نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٩

نظام الدوام والمعدل والاجازات السنوية للأطباء

صادر بموجب المادة ٣٥ من قانون نقابة الاطباء الاردنية رقم ١٣ لسنة ١٩٧٢

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام الدوام والمعدل والاجازات السنوية للأطباء لسنة ١٩٨٩ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :

|                       |   |   |
|-----------------------|---|---|
| الطبيب                | : | نقابة الاطباء   |
| المجلس                | : | مجلس النقابة  |
| التقييب               | : | نقيب الاطباء  |
| اللجنة الفرعية        | : | اللجنة المشكلة من المجلس في مراكز المحافظة او في اي من مدنها بموجب النظام الداخلي للنقابة .     |
| المؤسسة الطبية الخاصة | : | اي مستشفى او مركز طبي خاص او مؤسسة علاجية خاصة .  |
| الطبيب                | : | الطبيب الممارس للمهنة في القطاع الخاص سواء كان يمارسها في عيادته الخاصة او في مؤسسة طبية خاصة . |

المادة ٣ - ١ - على الطبيب ان يعلن في مكان ظاهر من عيادته عن ساعات العمل فيها وعن يوم عطلة الاسبوعية ، ويشترط في ذلك ما يلي :

١ - ان لا تزيد ساعات دوامه في عيادته على احدى عشرة ساعة في اليوم تتخللها ساعتان على الأقل للراحة .

٢ - ان تكون الساعات الثلاث مساء الموعد الاقصى لانتهاج ساعات العمل اليومي في العيادة ، ويجب اغلاقها بعد ذلك باستثناء عيادات الاطباء المتولين والحالات الطارئة التي تتطلب الاستمرار في المعالجة او اذا اقتضت ذلك ظروف الحالة الاخيرة التي يقوم بمعالجتها .

ب - تحدد الامور الخاصة بالملاباة الليلية للأطباء وشروطها بتعليمات يصدرها الوزير بمعد الاستئناس برأي المجلس والجمعيات الطبية الاخرى ذات العلاقة .

المادة ٤ - يكون يوم العطلة الاسبوعية للطبيب في اي من يومي الجمعة او الاحد ويحق له ان يغلق عيادته خلال النصف الثاني من اليوم السابق مباشرة ليوم عطلة الاسبوعية .

هكذا من المأهول

المادة ٥ - تكون للطبيب اجرة سنوية لاتقل مدتها عن عشرة ايام يجب عليه استعمالها واغلاق عيادته خلالها والاعلان عنها الا اذا كلف طبيباً آخر بالعمل في عيادته وفقاً لاحكام هذا النظم ، وعلى الطبيب ان يبلغ المجلس او اللجنة الفرعية مسبقاً منقطته بذلك خطياً قبل الموعد المحدد لبدء اجزته .

المادة ٦ - لايجوز ان يزيد دوام الطبيب العامل في اي مؤسسة طبية خاصة على عشر ساعات في اليوم على ان تتخللها ساعات للراحة .

المادة ٧ - يحق للأطباء العاملين في المؤسسات الطبية الخاصة الحصول على اجرة سنوية مدفوعة الاجر لاتقل مدتها عن اربعة عشر يوماً ولايجوز دفع بدل نقدي عنها الا في الحالات الخاصة التي تقتضيها ظروف العمل ، شريطة موافقة الطبيب على ذلك .

المادة ٨ - تتولى اللجان الفرعية كل في منطقته اختصاصها بتابعة تنفيذ احكام هذا النظم ويتولى المجلس ذلك في المناطق الاخرى التي لا توجد فيها مثل تلك اللجان .

المادة ٩ - تعتبر احكام هذا النظم تنفيذاً للمتطلبات القانونية لممارسة المهنة والتقييد بالاختصاصات . ويتربط على كل طبيب التقيد بها وذلك تحت طائلة الاجراءات والعقوبات التأديبية المنصوص عليها في قانون النظم وانظمته .

١٩٨٩/١/٢

## الحسين بن طلال

|  |  |  |
|--|--|--|
| وزير التكوين   | نائب رئيس الوزراء<br>وزير الداخلية<br>مسلم مساعده  | رئيس الوزراء<br>وزير الدفاع<br>الشريف زيد بن شاكرا                         |
| وزير الطاقة والثروة المعدنية<br>وزير الاشغال العامة والاسكان بلوكلية<br>د. هشام الخطيب | وزير الصحة<br>والتربية الاجتماعية<br>د. زهير ملخص  | وزير الاوقاف والشؤون<br>والتنصيص الاسلامية<br>د. الشيخ عبدالعزيز الخطيب    |
| وزير السياحة<br>والاشراف<br>يغال حكمت  | وزير الشؤون البلدية والتربية والبيئة<br>يوسف همدان | وزير التعليم العالي<br>د. ناصر الدين الاسد                                 |
| وزير المياه والري  | وزير<br>التربية والتعليم<br>د. عدنان بدران         | وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء<br>وزير الخارجية بلوكلية<br>ابراهيم عز الدين |
| المهندس محمد صالح الكيلاني   | وزير الصناعة والتجارة<br>زياد غناب                 | وزير الثقافة والاعلام<br>نصوح المجالي                                      |
| وزير النقل والاتصالات  | وزير العمل<br>د. جمال البدور                       | وزير المالية<br>باسل جردانه  |
| المهندس حكمت الخماش  | وزير التخطيط<br>زياد فريز                          | وزير الزراعة<br>د. بسام السكاك   |
| وزير الزراعة   | وزير العمل<br>د. جمال البدور                       | وزير الثقافة والاعلام<br>نصوح المجالي                                      |
| د. بسام السكاك   | وزير المالية<br>باسل جردانه                        | وزير التعليم العالي<br>د. ناصر الدين الاسد                                 |
| وزير التعليم العالي<br>د. ناصر الدين الاسد   | وزير الشؤون البلدية والتربية والبيئة<br>يوسف همدان | وزير الاوقاف والشؤون<br>والتنصيص الاسلامية<br>د. الشيخ عبدالعزيز الخطيب    |
| وزير المياه والري  | وزير<br>التربية والتعليم<br>د. عدنان بدران         | وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء<br>وزير الخارجية بلوكلية<br>ابراهيم عز الدين |
| المهندس محمد صالح الكيلاني   | وزير الصناعة والتجارة<br>زياد غناب                 | وزير الثقافة والاعلام<br>نصوح المجالي                                      |
| وزير المالية   | وزير العمل<br>د. جمال البدور                       | وزير المالية<br>باسل جردانه  |
| باسل جردانه  | وزير التخطيط<br>زياد فريز                          | وزير الزراعة<br>د. بسام السكاك   |
| وزير الزراعة   | وزير العمل<br>د. جمال البدور                       | وزير الثقافة والاعلام<br>نصوح المجالي                                      |
| د. بسام السكاك   | وزير المالية<br>باسل جردانه                        | وزير التعليم العالي<br>د. ناصر الدين الاسد                                 |

## الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٩/١/٢  
ناشر بوضع النظم الآتي :-

## نظام معدل لنظم التقاعد والضمان الاجتماعي للأطباء

المادة ١ - يسمى هذا النظم ( نظام معدل لنظم التقاعد والضمان الاجتماعي للأطباء لسنة ١٩٨٩ ) ويقرأ مع النظم رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه فيمبالي بالنظم الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

المادة ٢ - يلغى نص المادة ١٩ من النظم الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

## المادة ١٩ -

اذا توفي الطبيب قبل بلوغه سن التقاعد فيحسب له راتب تقاعدي كامل من تاريخ الوفاة يوزع بالتساوي على المستحقين من الملتحقين وفقاً لاحكام هذا النظم .

## الحسين بن طلال

١٩٨٩/١/٢

|  |  |  |
|--|--|--|
| وزير التكوين   | نائب رئيس الوزراء<br>وزير الداخلية<br>مسلم مساعده  | رئيس الوزراء<br>وزير الدفاع<br>الشريف زيد بن شاكرا                         |
| وزير الطاقة والثروة المعدنية<br>وزير الاشغال العامة والاسكان بلوكلية<br>د. هشام الخطيب | وزير الصحة<br>والتربية الاجتماعية<br>د. زهير ملخص  | وزير الاوقاف والشؤون<br>والتنصيص الاسلامية<br>د. الشيخ عبدالعزيز الخطيب    |
| وزير السياحة<br>والاشراف<br>يغال حكمت  | وزير الشؤون البلدية والتربية والبيئة<br>يوسف همدان | وزير التعليم العالي<br>د. ناصر الدين الاسد                                 |
| وزير المياه والري  | وزير<br>التربية والتعليم<br>د. عدنان بدران         | وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء<br>وزير الخارجية بلوكلية<br>ابراهيم عز الدين |
| المهندس محمد صالح الكيلاني   | وزير الصناعة والتجارة<br>زياد غناب                 | وزير الثقافة والاعلام<br>نصوح المجالي                                      |
| وزير المالية   | وزير العمل<br>د. جمال البدور                       | وزير المالية<br>باسل جردانه  |
| باسل جردانه  | وزير التخطيط<br>زياد فريز                          | وزير الزراعة<br>د. بسام السكاك   |
| وزير الزراعة   | وزير العمل<br>د. جمال البدور                       | وزير الثقافة والاعلام<br>نصوح المجالي                                      |
| د. بسام السكاك   | وزير المالية<br>باسل جردانه                        | وزير التعليم العالي<br>د. ناصر الدين الاسد                                 |
| وزير التعليم العالي<br>د. ناصر الدين الاسد   | وزير الشؤون البلدية والتربية والبيئة<br>يوسف همدان | وزير الاوقاف والشؤون<br>والتنصيص الاسلامية<br>د. الشيخ عبدالعزيز الخطيب    |
| وزير المياه والري  | وزير<br>التربية والتعليم<br>د. عدنان بدران         | وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء<br>وزير الخارجية بلوكلية<br>ابراهيم عز الدين |
| المهندس محمد صالح الكيلاني   | وزير الصناعة والتجارة<br>زياد غناب                 | وزير الثقافة والاعلام<br>نصوح المجالي                                      |
| وزير المالية   | وزير العمل<br>د. جمال البدور                       | وزير المالية<br>باسل جردانه  |
| باسل جردانه  | وزير التخطيط<br>زياد فريز                          | وزير الزراعة<br>د. بسام السكاك   |
| وزير الزراعة   | وزير العمل<br>د. جمال البدور                       | وزير الثقافة والاعلام<br>نصوح المجالي                                      |
| د. بسام السكاك   | وزير المالية<br>باسل جردانه                        | وزير التعليم العالي<br>د. ناصر الدين الاسد                                 |

هذا من الأشهر



أمر صادر عن الحاكم العسكري العام  
بموجب الفقرة هـ من المادة ٩ من نظام الدفاع رقم ٦ لسنة ١٩٣٩ ( نظام الأمن الاقتصادي )

عملاً بالمصالحات المخولة التي بمقتضى الفقرة هـ من المادة ٩ من نظام الدفاع رقم ٦ لسنة ١٩٣٩ نظم  
الأمن الاقتصادي الأمر ما يلي : -

١ - تعرف الألفاظ والعبارات التالية الواردة في هذا الأمر المعاني المخصصة لها أدناه إلا إذا دلت القرينة  
على خلاف ذلك .

أ - المياه العادمة : هي المياه المحتوية على فضلات إنسانية أو مخلفات صناعية ضارة بالصحة  
العامة .

ب - المياه العادمة المعالجة : هي المياه العادمة المعالجة الخارجة من محطات التنقية الثقوية ( البيولوجية )  
كحد أدنى والتي تجري في الأودية - تتكون اختلاطاً بمياه أخرى .

ج - المياه الممرضة : هي مياه السيول المخلطة بمياه العادمة المعالجة أو مياه الآبار والينابيع والحفر  
المتواجدة في مجاري المياه العادمة المعالجة أو مياه السيول الممرضة .

د - الأراضي الحاذية : هي الأراضي التي تقع على جانبي السيول والأودية التي تجري فيها  
المياه العادمة المعالجة أو المياه الممرضة .

٢ - يمنع منعاً باتاً استعمال المياه العادمة للري أو صرفها إلى أي مجرى طبيعي دون معالجة .

٣ - يسمح باستعمال المياه العادمة المعالجة للري الحاصل من الحقلية والخضراوات التي تؤكل مطبوخة فقط  
بالإضافة إلى الأعلاف والأشجار شريطة مطابقة المياه لـ ما يلي : -

أ - أن لا يزيد المعدل الهندسي لعدد عصيكت القولون البرازية خلال فترة الري عن ١٠٠٠ عصىة  
في ١٠٠ ملتر ، وبحيث لا يقل عدد العينات عن عشرين شهرياً .

ب - أن لا يزيد الوسط الحسابي لعدد بيوض الديدان المعوية عن بويضة واحدة في اللتر خلال فترة الري  
وبنفس تكرار العينات الواردة في ( أ ) .

٤ - في حالة عدم مطابقة المياه العادمة المعالجة للشروط الواردة في البند رقم ٢ يقتصر استخدام هذه  
المياه للري الأعلاف والأشجار المثمرة .

أ - عدم استخدام الرشاش للري .

ب - عدم استهلاك الثمار التي تسقط وتلامس الأرض .

ج - إيقاف الري قبل موسم القطف بأسبوعين .

٥ - يسمح باستعمال المياه الممرضة للري المزروعات الحقلية والخضراوات التي تؤكل مطبوخة والأشجار  
المثمرة بالإضافة إلى الأعلاف والأشجار الحرجية .

٦ - يسمح باستعمال المياه العادمة المعالجة والمياه الممرضة للري المتزهلة والملاعب والبساتين والأماكن  
التي يتردد عليها الناس إذا حققت الشروط التالية :

أ - أن لا يزيد المعدل الهندسي لعدد عصيكت القولون البرازية خلال فترة الري عن ٢٠٠ عصىة في  
١٠٠ ملتر ، بحيث لا يقل عدد العينات عن عشرين شهرياً .

ب - أن لا يزيد المعدل الحسابي لعدد بيوض الديدان المعوية عن بويضة واحدة في اللتر خلال فترة  
الري وبنفس التكرار الوارد في ( أ ) .

٧ - يسمح باستعمال مياه السيول والآبار والينابيع غير الممرضة للمياه العادمة والمعالجة  
للري المطلق .

٨ - يسمح بزراعة الأراضي الحاذية للمياه العادمة المعالجة والمياه الممرضة بالخضراوات التي تؤكل مطبوخة  
فقط بالإضافة إلى الأعلاف والأشجار إذا كانت تروى بمياه تسمح بذلك حسب ما جاء أعلاه .

٩ - يحدد وزير الصحة ووزير الزراعة ووزير المياه والري بقرار صادر عنهم معاً للمياه الممرضة والأراضي  
الحاذية والمياه العادمة المعالجة التي تجري في الأودية سنوياً وكلها دعت الحاجة .

١٠ - يعمل بهذا الأمر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

١١ - كل من يخالف هذا الأمر يحكم أملاً المحكمة العرفية العسكرية .

١٢ - وزير الصحة ووزير الزراعة ووزير المياه والري والحكم الإداريون مكلفون بتنفيذ هذا الأمر كل ضمن  
اختصاصه .

١٣ - تلغى أوامر الدفاع التالية : -

١ - أمر الدفاع رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ .

٢ - أمر الدفاع رقم ١٦ لسنة ١٩٦١ .

٣ - أمر الدفاع تاريخ ١٩٨٢ .

٤ - أي أوامر دفاع أخرى صادرة عن مساعد الحاكم العسكري العام إلى المدى الذي تتعارض فيه  
احكامها مع احكام هذا الأمر .

الحكم العسكري العام  
الشيخ فريد بن شاكر

هذا من الأصول

تعليمات رقم ٣ لسنة ١٩٨٩  
تعليمات معدلة لتعليمات الترخيص والاعتماد  
للجامعات الأهلية

المادة ١ - تسمى هذه التعليمات (تعليمات معدلة لتعليمات الترخيص والاعتماد للجامعات الأهلية لسنة ١٩٨٩) وتقرأ مع التعليمات رقم ١ لسنة ١٩٨٩ المنشورة في عدد الجريدة الرسمية رقم ٣٦٤٣ الصادر بتاريخ ١٩٨٩-٨-٨ كتعليمات واحدة ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ٦ من التعليمات الأصلية على الوجه التالي : -

- أ - بإضافة البند هـ بالنص التالي السطر الفقرة أولاً منه : -  
هـ - اللغة العربية هي لغة التدريس في الجامعة الأهلية ، ويجوز استعمال لغة أخرى لتدريس بعض المواد عند الضرورة بقرار من المجلس بناء على تنسيب من مجلس الجامعة الأهلية .
- ب - بإلغاء نص البند ١ من الفقرة ثالثاً منها والاستعاضة عنه بالنص التالي : -  
١ - أرض الجامعة : -

تحدد مساحة الجامعة الأهلية بمعدل ٢٤٠ لكل طالب للكلية الأولى و ٢٣٥ لكل كلية تالية ، على أن لا يزيد عدد الطلاب للكلية الجامعية الأهلية المفردة على ٤٠٠٠ طالب وللجامعة الأهلية على ٨٠٠٠ طالب .

- ج - بإلغاء نص البند ٦ من الفقرة ثالثاً منها والاستعاضة عنه بالنص التالي : -  
٦ - المكتبة .

تكون سعة المكتبة بحيث تستوعب ٢٠٪ من طلبة الجامعة الأهلية وبمعدل أربعة أمتار مربعة للطالب الواحد .

وزير التعليم العالي  
رئيس مجلس التعليم العالي  
د. ناصر الدين الأسد

كل من أشعل  
هكذا من أشعل

تعليمات معدلة لتعليمات معايير الاعتماد العام  
رقم ٤ لسنة ١٩٨٩ م

صادرة بالاستناد للمادة (١٢) من نظام الترخيص والاعتماد لكلليات المجتمع رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٧ م

أولاً : تسمى هذه التعليمات تعليمات معايير الاعتماد العام المعدلة لتعليمات معايير الاعتماد العام رقم ٦ لسنة ١٩٨٧ ، ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

ثانياً : ١ - تلغى نصوص الفقرات ٢ ، ٣ من المادة أولاً ويستعاض عنها بالنصوص التالية :

٢ - مساعدو العميد :

يعين للعميد مساعداً أو أكثر لخدمهم للشؤون التعليمية والطلابية ويشترط فيه أن يكون حائزاً للدكتوراه أو الماجستير ، وأن تكون له خبرة في مجال التدريس لا تقل عن ثلاث سنوات ، والآخر للشؤون الإدارية والمالية ويشترط فيه أن يكون حائزاً للدرجة الجامعية الأولى على الأقل مع خبرة لا تقل عن خمس سنوات . ويشترط في مساعدي العميد أن يكونوا أردنيين الجنسية متفرغين متفرغاً كليلاً للعمل في الكلية . ويجوز أن يدرس كل منهم ما لا يزيد على ست حصص ، أو يسند إليه عمل علمي آخر .

٣ - مرشد تربوي أو نفسي :

يعين في الكلية مرشد تربوي أو نفسي ، ويشترط فيه أن يكون متفرغاً للعمل فيها ، وحائزاً للدبلوم العالي في الإرشاد التربوي أو النفسي على الأقل ، على أنه يجوز الاكتفاء عند الضرورة بالمرشدين للدرجة الجامعية الأولى على الأقل في علم النفس . ويشترط في الكليات المخططة تعيين مرشدة للطلبات ومرشد للطلاب .

- ب - يحذف العدد ١٠٠٠ الوارد في الفقرة ٤ من المادة أولاً ، ويستعاض عنه بالعدد ٥٠٠ .
- ج - تضاف إلى العنوان المدرج في الفقرة ٥ من المادة أولاً ، كلمة ( وموظفوها ) .
- د - تضاف إلى نص الفقرة ٥ من المادة أولاً ، عبارة :  
- كما يعين عدد من الموظفين بما يضمن توفير خدمات مكتبية مناسبة . -

ثالثاً : ١ - تحذف كلية ( الحاسوب ) الواردة في البند ب من الفقرة ١ من المادة ثانياً ويستعاض عنها بكلمة ( البرمجيات ) .

٢ - يلغى نص البند هـ من الفقرة ١ من المادة ثانياً ويستعاض عنه بالنص التالي : ( هـ . يكون النصاب التدريسي لمضو هيئة التدريس ١٦ ساعة تدريسية نظرية في الأسبوع الواحد ) .

٣ - يلغى نص البند و من الفقرة ١ من المادة ثانياً ويستعاض عنه بالنص التالي : ( و . يجوز عند الضرورة تكليف مضو هيئة التدريس المتفرغ القيام بتدريس ساعات إضافية بأجر بحيث لا تزيد في مجموعها على ست ساعات نظرية في الأسبوع داخل الكلية أو خارجها ) .

٤ - يضاف إلى العنوان المدرج في الفقرة ٢ من المادة ثانياً عبارة : - والوسائل التعليمية - .

٥ - يلغى نص البند د من الفقرة ٢ من المادة ثانياً ويستعاض عنه بالنص التالي : ( د . يجوز عند الضرورة تكليف المدرس أو الفني المتفرغ القيام بتدريس ساعات عملية إضافية بأجر بحيث لا تزيد في مجموعها على ثماني ساعات في الأسبوع داخل الكلية أو خارجها ) .

٦ - تضاف إلى نص البند و من الفقرة ٢ من المادة ثانياً عبارة : ( وفي تخصص له صلة بالخبرة الذي يعمل فيه ) .

٧ - يضاف الى الفقرة ٢ من المادة ثانيا بند ز بالنص التالي :-

( ز - يشترط في فني الوسائل التعليمية ان يكون حائزا لدبلوم كليات المجتمع او ما يعادله على الاقل مع خبرة عملية او تدريبية في الوسائل التعليمية ) .

رابعا : ١ - يلغى نص الفقرة ١ من المادة ثالثا ويستعاض عنه بالنص التالي : ( يشترط الا تقل مساحة ارض الكلية المقام عليها المباني والمرافق والساحات عن ٢٥ دونما ويستثنى من ذلك الكليات المنشأة قبل صدور هذه التعليمات فيكتفى بان تكون مساحة الارض ١٠ دونمات على الاقل . ويجوز في حالات خاصة بتدورها الوزارة ان تكون مساحة الارض لهذه الكليات المنشأة قبل صدور التعليمات اقل من ذلك اذا توافرت بقية المتطلبات المنصوص عليها في هذه التعليمات شريطة ان لا تقل هذه المساحة عن ثلاثة دونمات لثلاثمائة طالب على الاكثر وان تزيد هذه المساحة بمقدار عشرة امتار مربعة لكل طالب فوق ذلك مع المحافظة على وحدة ارض الكلية ) .

٢ - يلغى نص الفقرة ١١ من المادة ثالثا ويستعاض عنه بالنص التالي : ( توفر الكلية التي لا تدرس تخصص التربية الرياضية لمعين حسب المواصفات المفصلة المعتبرة : -  
احدهما ملعب مشترك للعبين من اللعب الثلاث : كرة الطائرة ، كرة السلة ، كرة اليد ، بالإضافة الى قاعة لكرة الطاولة . اما الكلية التي تدرس تخصص التربية الرياضية فتوفر ثلاثة ملاعب منفصلة وملعب لكرة القدم وقاعة لكرة الطاولة )

خامسا : ١ - تحذف كلمة ( المعدلة ) من نص البند هـ من الفقرة ١ من المادة رابعا .

٢ - تحذف كلمة ( في الكلية ) من نص الفقرة ٢ من المادة رابعا ويستعاض عنها الكلمة ( فيها ) .

٣ - يلغى نص البند جـ من الفقرة ٤ من المادة رابعا ويستعاض عنه بالنص التالي : -

( جـ - سجلات وملفات خاصة بالعلمين فيها وتحتوي عتود تمييزهم وشهاداتهم العلمية وغير ذلك من الوثائق اللازمة ) .

سادسا : تضاف الى التعليمات الاصلية مادة برسم خلبسا تنص على ما يلي : ( ينظر في منح الاعتماد العلم والاعتماد الخاص للكلية التي تملكها وتديرها مؤسسة وطنية رسمية اذا توافرت في هذه المؤسسة الامكانيات المادية والبشرية والتنظيمية بمستوى يحقق معيار الاعتماد العلم والخلص وكان استعمال هذه الامكانيات والاستفادة منها ميسرا للدراسين في الكلية ) .

سليما : يعد ترقيم المادة خلبسا من التعليمات الاصلية بحيث تصبح ( سادسا ) .

وزير التعليم العالي  
د. ناصر الدين الأسد

كلنا من أهل

### تصحيح خطأ

● وقع خطأ مطبعي في الفقرة (ا) من المادة ٧٣ من نظم كلية تاهيل المعلمين رقم ٤٢ لسنة ١٩٨٦ المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٣٦٤٨ الصادر بتاريخ ٢٢ ايلول سنة ١٩٨٦ - حيث ورد في الفقرة المشار اليها ان راتب الاستاذ المساعد من الفئة ب يتدنى ب ١١٨ - خطأ .

والصواب هو : - ١٨٨

### تصحيح خطأ

● وقع خطأ مطبعي في تعليمات الادارة المركزية المعدلة رقم ١ لسنة ١٩٨٦ المنشورة في الصفحة ١٧٦٢ من عدد الجريدة الرسمية رقم ٣٦٤٨ الصادر بتاريخ ٢ ايلول سنة ١٩٨٦ حيث ورد ان التعليمات المشار اليها صادرة بمقتضى الفقرة ٣ من المادة ١٢٥ من الدستور - خطأ .

والصواب : هو انها صادرة بمقتضى الفقرة ٢ من المادة ١٢٥ من الدستور .

### تصحيح خطأ

● وقع خطأ مطبعي في الفقرة (ا) من المادة ٩ من القانون المؤقت رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٦ - ثانون صندوق شهاد الدفاع المدني العلم المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٣٦٥٣ الصادر بتاريخ ١٦ ايلول سنة ١٩٨٦ حيث ورد في الفقرة المشار اليها عبارة :

يعتبر الاشتراك في الصندوق اجباريا لكل ضابط صف وفرد ومكث في الدفاع المدني ... الخ .

والصواب هو : يعتبر الاشتراك في الصندوق اجباريا لكل ضابط وضابط صف وفرد ومكث في الدفاع المدني .... الخ .